أثر السياسات المالية والنقدية على ظاهرة الفقر في الجزائر:
دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1991-2022

The Impact of Fiscal and Monetary Policies on Poverty in Algeria:

An Econometric Study Using the ARDL Model for the Period 1991-2022

بوزيني محمد *

مخبر التنمية المحلية والمقاولاتية ولاية عين الدفلى(الجزائر)

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت(الجزائر)

mohamed.bouzini@univ-tissemsilt.dz

دراجي عيسى

مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر جامعة خميس مليانة(الجزائر)

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت(الجزائر)

derradji.aissa@univ-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 2025/03/23 تاريخ القبول للنشر: 2025/04/26 تاريخ النشر: 2025/06/04

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر السياسات المالية والنقدية على ظاهرة الفقر في الجزائر خلال الفترة 1991-2022 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *(ARDL)*، يركز التحليل على التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل لكل من أدوات السياسة المالية القائمة على الإنفاق الحكومي، الإيرادات الضريبية وأدوات السياسة النقدية المتمثلة في سعر الصرف، سعر الفائدة وعرض النقود، مع إضافة متغيرات ضابطة تشمل البطالة، التضخم، الانفتاح التجاري، والنمو الاقتصادي.

أهم النتائج المتوصل إليها أن الإنفاق الحكومي يسهم في تقليل الفقر على المدى القصير، بينما لم يُسجَّل للإيرادات الضريبية وعرض النقود تأثير يُذكر. كما أن استقرار سعر الصرف، ومعدل نمو الناتج المحلي، والانفتاح التجاري جميعها تساهم في التخفيف من الفقر على المدى الطويل. في المقابل، يؤدي ارتفاع سعر الفائدة، ومعدل البطالة، والتضخم إلى تفاقمه.

الكلمات المفتاحية: الفقر، السياسات النقدية، السياسات المالية، البطالة، التضخم

تصنيف JEL: E62, E52, I32, C22 .

Abstract:

This study aims to evaluate the impact of fiscal and monetary policies on poverty in Algeria during the period 1991-2022 using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The analysis focuses on the short-term and long-term effects of fiscal policy tools based on government spending and tax revenues, as well as monetary policy instruments including exchange rates, interest rates, and money supply. Control variables include unemployment, inflation, trade openness, and economic growth.

Key findings indicate that government spending reduces poverty in the short term, while tax revenues and money supply have negligible effects. Exchange rate stability, GDP growth rate, and trade openness alleviate poverty in the long term. Conversely, higher interest rates, unemployment, and inflation exacerbate poverty.

Keywords: Poverty, monetary policies, fiscal policies, unemployment, inflation

Jel Classification Codes : E62, E52, I32, C22.

* المؤلف المراسل.

1. المقدمة:

تواجه الجزائر تحديات اقتصادية واجتماعية معقدة يعد الفقر من أبرزها فهو لا يزال يشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة، حيث يؤثر بشكل مباشر على مستويات المعيشة، لا سيما لدى الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، يمثل الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تتداخل فيها العوامل الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، مما يتطلب فهما عميقا للسياسات المتبعة لمكافحته، في هذا السياق، تلعب السياسات المالية والنقدية دورا محوريا في تحديد ملامح الأداء الاقتصادي، إذ يمكن أن تؤثر السياسة النقدية من خلال التحكم في معدل الفائدة وعرض النقد على الاستهلاك والاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي ومن ناحية أخرى تؤثر السياسة المالية باستخدام الانفاق الحكومي والضرائب على توزيع الدخل وتوفير الخدمات الأساسية مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة والحد من ظاهرة الفقر

1.1. إشكالية البحث:

تنطلق هذه الدراسة من التساؤل الأساسي كيف تؤثر السياسات المالية والنقدية على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1991–2022؟ وماهي طبيعة العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين هذه السياسات ومستويات الفقر؟

2.1. فرضيات الدراسة:

-**الفرضية الأولى**: السياسات النقدية المتشددة، المتمثلة في رفع أسعار الفائدة وتذبذب سعر الصرف، تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر من خلال تقليل القدرة الشرائية وتشديد شروط الاقتراض.

-**الفرضية الثانية:** السياسات المالية التوسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية لها تأثير محدود في خفض معدلات الفقر على المدى الطويل بسبب التحديات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري.

3.1. أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة في معرفة طرق معالجة ظاهرة الفقر التي تؤثر على الاستقرار الاجتماعي ومستويات المعيشة؛ فهي ظاهرة معقدة ومستمرة، حيث إن التمكن من معرفة ديناميكيات الفقر يساعد في فهم الظاهرة وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية التي تساعد في وضع مخطط لكيفية تطبيق السياسات المالية والنقدية ووضع استراتيجيات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، تقليل الفجوات الاجتماعية والقضاء على الفقر.

4.1. أهداف البحث:

- تحليل العلاقة الديناميكية بين أدوات السياسات المالية (الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية)، السياسات النقدية (أسعار الفائدة، عرض النقود وسعر الصرف) ومعدلات الفقر.

- تحليل التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل للسياسات النقدية والمالية والمتغيرات الضابطة (التضخم، البطالة، معدل نمو الناتج المحلي، الانفتاح التجاري) على الفقر.

5.1. منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتقييم أثر السياسات المالية والنقدية على الفقر في الجزائر خلال 1991–2022، مُبرزة العلاقات الديناميكية، تم جمع البيانات السنوية من منظمة الإسكوا، البنك الدولي والبنك المركزي الجزائري. أجري اختبار الجذر الوحدي (ADF) واختبار التكامل المشترك (Bounds Test) لضمان استقرار البيانات ووجود علاقة طويلة الأجل، كما تم تقدير النموذج لفصل التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل، مع معامل ECM لقياس التعديل، كما أجريت اختبارات الصلاحية لضمان دقة النتائج مع الكشف عن التغيرات الهيكلية،

وذلك باستخدام برمجية EViews 13، تم تحديد الإطار الزمني للدراسة القياسية بناءً على توفر البيانات الكاملة لجميع متغيرات الدراسة لهذه السنوات، وارتباطها بأهداف ومنهجية البحث.

6.1.الدراسات السابقة:

- دراسة محمود أحمد فواز (2021) بعنوان "أثر السياسات المالية والنقدية على الحد من الفقر: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري(1990-2020) " :

تناولت هذه الدراسة تأثير السياسات المالية والنقدية، إلى جانب متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى، على معدلات الفقر في مصر خلال الفترة 1990-2020 كشفت النتائج أن السياسة المالية، وتحديدًا الضرائب والإنفاق الحكومي، تؤثر على الفقر في الأمد القريب، في حين أن التضخم لا يُظهر تأثيرًا فوريًا لكنه يؤثر على المدى الطويل. كما أوضحت الدراسة أن السياسة النقدية، وخاصة أسعار الفائدة، لها علاقة عكسية بالفقر في الأمد البعيد، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تقليل الفقر على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد النمو الاقتصادي كعامل مؤثر بشكل مباشر في الحد من الفقر على المدى الطويل .تسلط هذه النتائج الضوء على التفاعل المعقد بين السياسات الاقتصادية المختلفة والفقر، مما يشير إلى أهمية اتباع نهج شامل يأخذ في الاعتبار التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل عند تصميم استراتيجيات فعالة للحد من الفقر.

-دراسة (Adediran et al., 2024) بعنوان"The Effects of Fiscal Policy on Poverty Alleviation in Nigeria" :

تحلل هذه الدراسة العلاقة بين السياسة المالية والتخفيف من حدة الفقر في نيجيريا، مع التركيز على متغيرات مثل الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم، معدلات الضرائب، أسعار الصرف ومعدلات التضخم خلال الفترة .1980-2021 استخدمت الدراسة نموذج ARDL لتقييم التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل، وأظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي على الصحة يؤثر إيجابيًا على الحد من الفقر، بينما كان للإنفاق على التعليم تأثير سلبي غير متوقع. كما تبين أن السياسة المالية ساهمت في خفض معدلات الفقر، إلا أن فعاليتها ظلت محدودة بسبب عدم التوافق في الميزانية الحكومية، بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة زيادة الإنفاق الحكومي وتعزيز الرقابة على السياسات المالية لضمان فاعليتها في التخفيف من حدة الفقر في نيجيريا.

-دراسة (Nurlina et al., 2024) بعنوان "Impact of Selected Macroeconomic Variables on Poverty Alleviation in Indonesia: Evidence from NARDL Approach":

تركز هذه الدراسة على العلاقة بين النمو الاقتصادي، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) ، والتجارة في سياق الحد من الفقر في إندونيسيا خلال الفترة 1970-2022، وذلك باستخدام نموذج التأخر الموزع غير الخطي للانحدار الذاتي (NARDL). توصلت الدراسة إلى أن الصدمات الإيجابية والسلبية للنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر بشكل كبير على مستويات الفقر؛ حيث يساهم النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر في تقليل الفقر، بينما تؤدي الصدمات الاقتصادية السلبية إلى ارتفاع معدلات الفقر.كشفت الدراسة أيضًا عن تأثير مختلط للتضخم على الفقر؛ حيث يكون تأثيره إيجابيًا ولكنه ضعيف أثناء الصدمات الإيجابية، وسلبيًا بشكل أقوى أثناء الصدمات السلبية، مما يشير إلى أن انخفاض الأسعار يمكن أن يساعد بشكل كبير في التخفيف من الفقر.أما فيما يتعلق بالتجارة، فلم يظهر لها تأثير طويل الأجل على معدلات الفقر .بناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات حكومية تهدف إلى استقرار النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وإدارة التضخم بشكل فعال.

2.الإطار النظري للفقر والسياسات المالية، النقدية ومتغيرات الاقتصاد الكلي

1.2. مفهوم الفقر:

الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب تتجاوز مجرد نقص الموارد المادية، فالفقر هو الحرمان المستمر أو المزمن من الموارد والقدرات والخيارات والأمن والسلطة اللازمة للتمتع بمستوى معيشي لائق يكفل تلبية الاحتياجات الأساسية، وغير ذلك من الحقوق المدنية، الثقافية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، ويشمل الحرمان عجز الفقراء في إيصال أفكارهم وأراءهم، فضلاً عن انعدام الأمن، الكرامة والاستقلالية مما يعزز شعورهم بالعزلة والتهميش داخل المجتمع. (صافة وشريط،2020، صفحة391)

- ❖ أما أمارتيا سن (**Amartya Sen**) فيعرف الفقر كحرمان من القدرات وانعدام للحرية

يقدم أمارتيا سن، رؤية ثورية لمفهوم الفقر تتجاوز المقاييس التقليدية المعتمدة على الدخل، ففي عمله الأساسي "التنمية حرية"، يجادل سن بأن الفقر لا يكمن أساساً في انخفاض الدخل، بل في الحرمان من "القدرات" الأساسية، وهي الحريات الجوهرية التي تتيح للأفراد العيش حياة يعتبرونها ذات قيمة. فالدخل، من وجهة نظره، هو مجرد وسيلة لتحقيق هذه القدرات، وليس غاية في حد ذاته (Sen, 1999, 525p-529).

- ❖ ويعرفه البنك الدولي بأنه "الحرمان من الموارد الأساسية التي تضمن مستوى معيشة كريمة" (حدادو ومغراوي،2015، صفحة57)

تعكس هذه التعاريف الشاملة للفقر عمق وتعقيد هذه الظاهرة، حيث يبرز كيف أن الفقر ليس مجرد نقص في الموارد المالية، بل هو أيضا نتيجة لعدم القدرة على الوصول إلى الخيارات والفرص التي تعزز من كرامة الفرد واستقلاليته، إن فهم ظاهرة الفقر بهذه الطريقة يتطلب منا النظر في العوامل المتعددة التي تسهم في استمراره، مما يستدعي تبني سياسات شاملة تهدف إلى معالجة جذور المشكلة وليس فقط مظاهرها.

1.1.2. أنواع الفقر:

-الفقر المطلق: حالة ينخفض فيها دخل الفرد عن حد أدنى معين يُعرف بخط الفقر، يستند هذا النوع إلى معايير مالية معينة تمكن الفرد من الحصول على الحد الأدنى من تكلفة الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والملبس، والمأوى، والتعليم، والصحة. إذا لم يتم الوصول إلى هذا المستوى، يكون الشخص في فقر مطلق (عريس وبابا، 2014، صفحة275)

- الفقر النسبي: هو مفهوم اقتصادي واجتماعي يشير إلى حالة الحرمان التي يعيشها الأفراد أو الأسر مقارنة بالمستوى المعيشي السائد في المجتمع الذي ينتمون إليه، يتحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يتحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل 5% من السكان الأدنى دخلاً، وهذا يعني أن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر (Al-Dabbash & Atroshi2015 ,, 187p-191)

-الفقر المدقع: عدم قدرة الشخص العادي على الوفاء بالحد الأدنى من السعرات الحرارية اليومية التي تبلغ 2200 سعرة حرارية. (عريس وبابا ،2014، صفحة276)، وبحسب أول تقرير عن التنمية في العالم للبنك الدولي -صدر قبل 45 عاما في عام 1978- تم تعريف الفقر المدقع بأنه "ظروف الحياة التي تتسم بسوء التغذية والأمية والمرض والبيئة البائسة وارتفاع معدل وفيات الرضع وانخفاض متوسط العمر المتوقع على نحو يفقد معه الإنسان أبسط إحساس بالكرامة" (لويس فيليب)

-الفقر المؤقت (الطوعي): تقع الأسرة في الفقر المؤقت عندما تنخفض قدرتها الشرائية وينخفض مستوى معيشتها وأنماط استهلاكها إلى ما دون خط الفقر، فمدة الفقر قد تطول أو تقصر (عريس وبابا ،2014، صفحة276)

-الفقر متعدد الأبعاد: يشير إلى فكرة أن الفقر هو أكثر من مجرد دخل غير كاف أو الحرمان من الموارد المادية، كما أنه يشمل عدم وجود فرصة للوصول إلى التعليم، أو الرعاية الصحية الأساسية، أو مياه الشرب النظيفة، أو التأثير على العمليات السياسية وغيرها من العوامل التي تهم الناس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

يعكس هذا التصنيف لأنواع الفقر تعقيد وتعدد أبعاد هذه الظاهرة، فالفقر ليس مجرد نقص في الدخل، بل هو حالة متعددة الجوانب تشمل الحرمان من الموارد والفرص والخدمات الأساسية.

2.1.2. أسباب الفقر: هناك أسباب عديدة للفقر أهمها ما يلي:

- ثمار ومخلفات السياسات الاستعمارية: تؤدي سياسات الاستعمار إلى نهب الموارد وتدمير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.
- برامج البطالة والخصخصة: تؤدي إلى تسريح العمال وتقليل فرص العمل.
- فشل برامج الإصلاح الاقتصادي: تزيد هذه البرامج من التفاوت الاقتصادي وتؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.
- ارتفاع الأسعار والتضخم: تؤدي الزيادات في أسعار الضروريات الأساسية إلى انخفاض مستويات المعيشة.
- الصدمات الخارجية: الأزمة الاقتصادية العالمية، وأزمة الطاقة، وأزمة الغذاء، وغيرها.
- الحروب والصراعات: تؤدي إلى تدمير البنية التحتية ونزوح السكان.
- الفساد والرشوة: يؤديان إلى استنزاف الموارد المخصصة للحد من الفقر.

تسعى الدول المختلفة، بما في ذلك الجزائر، إلى تبني سياسات اقتصادية فعالة لمواجهة هذه الظاهرة وتقليل آثارها (حدادو ومغراوي، 2015، صفحة58). هذا التعدد في الأسباب يتطلب تبني مقاربة شاملة واستراتيجيات دقيقة لمعالجة الفقر في الجزائر.

3.1.2. آثار الفقر: تتعدد آثار الفقر على الأفراد والمجتمعات، ومنها:

-الآثار الاقتصادية: انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض الطلب الفعال على السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث الركود الاقتصادي وإطالة فترته، مما ينتج عنه نقص في مستوى عرض السلع والخدمات مما يؤدي إلى تخفيض ساعات العمل أو إفلاس الشركات علاوة على ذلك فإن هذا الركود يؤدي إلى انخفاض مستويات الادخار في المؤسسات المصرفية، كما يؤدي إلى نقص فرص المشاركة في برامج الإنتاج المعرفي والثقافي والسياحة المحلية.

-الآثار الاجتماعية: تهديد تماسك المجتمع بسبب عدم المساواة في توزيع الدخول، زيادة التوترات الاجتماعية والصراعات الطبقية، ارتفاع معدلات الجريمة والعنف، تفشي ظاهرة الأمية وانخفاض المستوى التعليمي، سوء التغذية وتدهور الحالة الصحية.

-الآثار على الأفراد: صعوبة الحصول على الغذاء الكافي والصحي، عدم القدرة على تلقي الرعاية الصحية المناسبة، التشرد وصعوبة الحصول على مأوى، فقدان فرص التعليم، اللجوء إلى التسول أو الانحراف كالسرقة.

-الآثار البيئية: تلوث البيئة بسبب عدم القدرة على اتباع ممارسات صديقة للبيئة، استنزاف الموارد الطبيعية، إعاقة جهود التنمية المستدامة.

-الآثار على الانتماء الوطني: إضعاف الشعور بالانتماء للوطن، زيادة احتمالات التطرف والإرهاب، فقدان الثقة في مؤسسات الدولة (Sarkar&Hayawi , 2023, p451-452)

2.2. السياسات النقدية والمالية: تعتبر السياسات الاقتصادية والاجتماعية ضرورية لمكافحة أنواع الفقر المختلفة ولذلك سنتطرق في هذا البحث الى التعريف بالسياسات النقدية وادواتها بالإضافة الى السياسات المالية وادواتها.

1.2.2. السياسة النقدية:

هي مجموعة من الإجراءات أو التدابير التي تتخذها السلطات النقدية، وفي المقام الأول البنك المركزي، للتأثير على كمية المعروض النقدي وتكلفة الائتمان في الاقتصاد. تهدف هذه السياسة إلى تحقيق عدد من أهداف الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، مكافحة التضخم، دعم النمو الاقتصادي، زيادة معدلات التوظيف، ضمان استقرار ميزان المدفوعات، الحفاظ على سعر صرف مستقر للعملة الوطنية. تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة لإدارة الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لأنها تتمتع بمرونة أكبر وتأثير أسرع على الاقتصاد مقارنة بالسياسة المالية (عبد الرحيم،2007، صفحة144).

تعتمد السياسة النقدية على مجموعة من الأدوات للتأثير على الاقتصاد، أهمها:

-**سعر الفائدة:** السعر الذي يدفعه المقترض مقابل الحصول على أموال المقرض، وعادة ما يتم التعبير عنه كمعدل سنوي ويشار إليه باسم سعر الفائدة أو سعر الفائدة السنوي، قد يكون المُقرض بنكا أو شركة أو شخصا طبيعيا، أما سعر الفائدة فهو مبلغا يدفعه المقترض للبنك أو يدفعه البنك للشخص الذي يودع الأموال لدى البنك. تستخدم البنوك المركزية أسعار الفائدة كأداة للسياسة النقدية للتحكم في المعروض النقدي وضمان الاستقرار الاقتصادي وجذب المدخرات وتخصيص الموارد وتقييم الاستثمارات. (السبئي، 2024، صفحة1034)

-**عرض النقود:** عرض النقود هو كمية النقود المتاحة على مدى فترة زمنية تحددها السلطة النقدية. وهناك ثلاثة مفاهيم لعرض النقود:

- عرض النقود بالمعنى الضيق (M1) : يشمل أدوات الدفع غير المصرفية والودائع السائلة تحت الطلب؛

- عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) : يشمل الودائع لأجل، والودائع الادخارية قصيرة الأجل، والودائع الادخارية بالإضافة إلى عرض النقود بالمعنى الضيق (M1).

- عرض النقود بالمعنى الواسع (M3): يشمل عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) والودائع المصرفية الحكومية.

(Almoola, 2023, 414p)

-**سعر الصرف:** هو عدد وحدات العملة المحلية التي يتم استبدالها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية. يتم التعبير عن أسعار الصرف بطريقتين:

الطريقة المباشرة: تُعتبر العملة الأجنبية سلعة وتُقاس وحدة العملة الأجنبية بدلالة العملة المحلية.

الطريقة غير المباشرة: تُعامل العملة المحلية كسلعة وتُقاس بالعملة الأجنبية.

تعتبر أسعار الصرف حلقة وصل مهمة بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي ولها تأثير كبير على اقتصاد البلد في المعاملات المحلية والأجنبية. (Sahib&Ali, 2023, 58p-59)

2.2.2. السياسة المالية:

السياسة المالية هي إحدى الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة. تتعلق السياسة المالية بإدارة الإيرادات الحكومية (مثل الضرائب) والنفقات العامة بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي للدولة. تُستخدم هذه السياسة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، تعزيز النمو الاقتصادي، معالجة التضخم، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الموارد والدخل. تعتمد السياسة المالية على أدوات مثل الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، مما يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي العام. (Aldouri&Mahmoud, 2023, 505p)

تعتمد السياسة المالية على ثلاث وظائف أساسية هي: تخصيص الموارد، وإعادة توزيع الدخل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتستخدم لذلك أدوات متعددة أهمها:

-**الانفاق الحكومي:** يعد الإنفاق الحكومي من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الحكومات للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني. ويستخدم لزيادة أو خفض حجم النشاط الاقتصادي استجابة للحالة الراهنة للاقتصاد الوطني (Aldouri & Mahmoud, 2023, 508p)

-**الإيرادات الضريبية:** هي الأموال التي تجمعها الحكومات من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك ضريبة الدخل وضريبة الشركات وضريبة الثروة وضريبة قيمة الأراضي. وتُعد الإيرادات الضريبية أحد أهم مصادر الإيرادات الحكومية، خاصة في الدول المتقدمة. وتستخدم الحكومات هذه الإيرادات لتمويل الأنشطة والخدمات العامة مثل الطرق والمدارس، أو برامج مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية (Aldouri & Mahmoud, 2023 , 509p-511)

3.2.2. متغيرات الاقتصاد الكلي:

-**النمو الاقتصادي:** هو زيادة مستمرة في الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمرور الوقت، مما يؤدي إلى زيادة في متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة، يتميز النمو الاقتصادي بخصائص رئيسية تشمل ارتباط الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بارتفاع في دخل الفرد بصفة حقيقية وليست نقدية كما تتميز بالاستدامة طويلة الأجل وليست مؤقتة. وبما أن النمو الاقتصادي هو أحد مؤشرات الرفاهية الاقتصادية، فإنه يعتبر أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تهدف الدول إلى تحقيقها (صياد والعواد، 2024، صفحة254)

يُعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال مدة زمنية معينة .فالنمو الاقتصادي بهذا المعنى يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية الاقتصادية، كما أن النمو الاقتصادي أساسًا عبارة عن ظاهرة كمية، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، ويقصد أيضا بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .ويشترط لتحقق النمو الاقتصادي أن يكون معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني، وأن يكون معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي أكبر من معدل التضخم، وأن تكون الزيادة المتحققة في الدخل مستمرة على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة (مولاي وعلام 2019، صفحة334) .

-**البطالة:** هي حالة عدم استخدام أحد عناصر الإنتاج، وخاصة عنصر العمل، تشمل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والذين يقبلون به عند مستوى الأجور السائد، ولكن لا يجدون فرص عمل متاحة، كما تشمل العاطلين الذين يدخلون سوق العمل للمرة الأولى والعاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب، وقد اعتمد هذا التعريف من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) ويجمع عليه عدد كبير من الاقتصاديين والخبراء (Abdullah & Ismael, 2019, 494p)

-**التضخم**: يعرف بأنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار على مدار فترة زمنية طويلة، مما يعني تراجعاً مستمراً في القوة الشرائية للنقود. يُعتبر ظاهرة اقتصادية طويلة الأجل تعكس زيادة دائمة في الأسعار، وهو تعريف يتفق عليه كل من الاقتصاديين النقديين، الكينزيين، وأيضاً ميلتون فريدمان.

- ويعرف بانه حركة ارتفاع الأسعار التي تتسم بالاستمرارية التي تنتج عن وجود فائض في الطلب يتجاوز قدرة العرض على الاستجابة له.

- تمثل حالة الزيادة المستمرة في الأسعار انعكاسًا لعدم التوازن بين القطاع النقدي والقطاع السلعي.

- وقد عرّف الاقتصادي الشهير بول صامويلسون التضخم بأنه النسبة المئوية للتغير في المستوى العام للأسعار، مما يشير إلى أن التضخم يحدث عندما يشهد هذا المستوى العام ارتفاعًا ملحوظًا (Ali & Sahib, 2023 , p 60) .

-الانفتاح التجاري: هو فتح القطاع الخارجي المكون من ميزان الحساب الجاري وميزان الحساب الرأسمالي يعني إزالة جميع الحواجز مثل التعريفات الجمركية، القيود الكمية، الحواجز الإدارية والفنية على تدفقات السلع والخدمات ورأس المال داخل وخارج البلاد، كما أنه يتضمن إزالة كل شكل من أشكال التجارة الحرة وعدم الحياد ضد الصادرات أو اعتماد حياد بين الصادرات والواردات وتقليل حصص التعريفات العالية واستبدال القيود الكمية بتعريفة وتوجيهها نحو معدل ضريبة موحد على الرسوم الجمركية، أما سياسات تشجيع الصادرات، سياسات سعر الصرف، الإدارة الاقتصادية الكلية، وأنشطة التحرير على الاقتصاد هي سياسات للتجارة الخارجية مع شركاء التجارة الخارجية (الرشكاني و الكواز، 2024،صفحة525).

4.2.2. العلاقة بين الفقروالعوامل الاقتصادية:

في ظل عالم تتداخل فيه التحديات الاقتصادية بشكل معقد، أصبح من الضروري لصانعي السياسات ومتخذي القرارات فهم العلاقة بين الفقر والعوامل الاقتصادية المتعددة بصورة دقيقة، تتأثر ظاهرة الفقر بمجموعة واسعة من المؤشرات الاقتصادية، مثل التضخم، أسعار الصرف، معدلات النمو الاقتصادي والبطالة، لذا فإن دراسة هذه العلاقات بشكل معمق باتت أمرا محوريا لوضع استراتيجيات فعالة تهدف إلى الحد من الفقر وتعزيز مسارات التنمية المستدامة.

-العلاقة بين الفقروالبطالة:

تكشف العلاقة بين الفقر والبطالة في الجزائر عن ترابط عميق بين هاتين الظاهرتين. فالبطالة تعد سبباً رئيسياً للفقر، حيث تحرم الأفراد من مصدر الدخل الأساسي، بينما يؤدي الفقر بدوره إلى تقليل فرص العمل وتكريس البطالة، مما يخلق حلقة مفرغة. ورغم الانخفاض الظاهري في معدلات البطالة في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا الانخفاض لا يعكس بالضرورة تحسناً حقيقياً في المستوى المعيشي للمواطنين، بسبب اعتماد سياسات توظيف قصيرة المدى والبطالة المقنعة في القطاع العام وعدم ملاءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل (عريس وبابا ،2014، صفحات 298 -299)

العلاقة بين الفقروالنمو الاقتصادي:

هي علاقة معقدة وغير مباشرة، فبينما يمكن للنمو الاقتصادي أن يسهم في الحد من الفقر على المدى الطويل، إلا أن هذا التأثير مشروط بعدة عوامل، مثل عدالة توزيع الدخل وتوجيه النمو نحو القطاعات التي يعمل بها الفقراء وقدرتهم على الاستفادة من الفرص التي يخلقها النمو. في السياق الجزائري، تبين أن النمو الاقتصادي يؤثر تأثيراً محدوداً في معدلات الفقر، وأن التركيز على زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط دون الاهتمام بكيفية توزيع ثماره قد لا يؤدي إلى النتائج المرجوة في مكافحة الفقر. لذلك يوصي الباحثون بضرورة تبني سياسات اقتصادية شاملة تتجاوز مجرد تحقيق معدلات نمو مرتفعة إلى ضمان استفادة الفئات الفقيرة من هذا النمو من خلال خلق فرص عمل مناسبة وتحسين مستويات الأجور وتوجيه الإنفاق العام نحو القطاعات التي تدعم تحسين مستوى معيشة الفقراء (بن جلول والسالمي، 2019، صفحة291)

-العلاقة بين الانفاق الحكومي والفقر:

أظهرت الأبحاث أن الإنفاق الحكومي يلعب دورًا رئيسيًا في تعديل معدلات الفقر في الجزائر، حيث يظهر أن تدفقات الإنفاق في القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم يمكن أن تسهم بشكل فعّال في تقليل معدلات الفقر. وفقًا لدراسة أجراها عياد، تم تحليل تأثير الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2015) باستخدام نموذج التكامل المشترك،

وأظهرت النتائج أن هناك علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي ومعدل الفقر، مما يعني أن زيادة الإنفاق تؤدي إلى تقليل الفقر (عياد، 2017، صفحة 104)

-العلاقة بين التضخم والفقر:

بغض النظر عن النظريات التي تفسر أسباب التضخم، تبقى العلاقة بين التضخم والفقر علاقة إيجابية (طردية)، حيث يؤدي تسارع معدلات التضخم إلى التأثير السلبي على دخول الأفراد. ويُعد التضخم من أبرز العوامل المؤثرة في تفسير ظاهرة الفقر في العديد من الاقتصادات العالمية، لا سيما تلك التي عانت من ارتفاعات حادة في معدلاته، إذ يعتبر محرّكًا أساسيًا يسهم في زيادة معدلات الفقر .يلعب التضخم دورًا محوريًا في تعميق الفجوة في توزيع الدخل، حيث يعيد تشكيل توزيع الثروة بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية .وغالبًا ما يكون هذا التوزيع على حساب الطبقات الاقتصادية الضعيفة، التي تكون أقل قدرة على حماية قوتها الشرائية وأصولها الحقيقية من التآكل الناتج عن الصدمات التضخمية. (Daher& Saeed, 2023 p208-209)

-العلاقة بين سعر الصرف والفقر:

تلعب أسعار الصرف دوراً محورياً في مستويات الفقر في الجزائر، فالسياسات الاقتصادية التي تستهدف الحفاظ على استقرار أسعار العملة المحلية تجاه الدولار تساهم في الحد من التضخم المفرط، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مما يعمل على تحسين الجهاز الإنتاجي للدولة، يؤدي هذا التحسن إلى زيادة الصادرات المحلية وزيادة الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات البطالة، وبالتالي استهداف الفقر من خلال توفير فرص عمل أكبر (غالب وايمان، 2024)

تؤكد هذه النتائج على أهمية السياسات الاقتصادية المدروسة التي تشمل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة والتوزيع العادل للدخل كعوامل رئيسية في معالجة ظاهرة الفقر.

-العلاقة بين الانفتاح التجاري والفقر:

تتسم العلاقة بين الفقر والانفتاح التجاري بالتعقيد وتضارب الآراء بين الدراسات النظرية والتجريبية. يُنظر للانفتاح التجاري عبر ثلاث قنوات رئيسية تؤثر على الفقر: قناة الأسعار المحلية، وقناة المؤسسات الإنتاجية المحلية التي تؤثر على الأجور والعمالة، وقناة تدخل الحكومة. وقد أظهرت بعض الدراسات أن الدول التي انفتحت تجارياً وخفضت الحواجز الجمركية شهدت زيادات في معدل نموها وانخفاضاً في مؤشرات الفقر، بينما لم تجد دراسات أخرى علاقة واضحة بين المتغيرين. وتشير دراسة لحالة الجزائر إلى عدم وجود تأثير للانفتاح التجاري على الفقر في المدى القصير، مع إمكانية وجود علاقة عكسية على المدى الطويل. (بن لحسن وبلقايد، 2020)

-العلاقة بين الإيرادات الضريبية والفقر:

تشير الدراسة الحديثة المنشورة في فبراير 2025 إلى علاقة معقدة بين الإيرادات الضريبية والفقر في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث أظهرت النتائج أن ارتفاع معدلات الضرائب والضرائب على السلع والخدمات يؤدي إلى تفاقم مستويات الفقر، خاصة عندما لا تصاحبها آليات إعادة توزيع فعالة. وتلعب الحرية المالية دوراً حاسماً في تشكيل هذه العلاقة، حيث تمثل عاملاً مؤثراً يمكن أن يزيد من التفاوت الاقتصادي إذا لم تتم إدارتها بحكمة. (Anjarwi, 2025)

-العلاقة بين عرض النقود بالفقر:

يفترض الإطار النظري للعلاقة بين عرض النقود والفقر وجود علاقة عكسية بينهما، حيث تؤدي زيادة عرض النقود إلى انخفاض في معدلات الفقر، تعمل هذه العلاقة من خلال آليتين رئيسيتين: الأولى تتمثل في أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة الإنفاق

على السلع والخدمات، مما يستدعي زيادة التوظيف لإنتاج السلع الإضافية المطلوبة، وبالتالي زيادة الدخل وتقليل الفقر. أما الآلية الثانية فتتمثل في أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة، مما يزيد بدوره من الإنفاق الاستثماري، ويعزز التوظيف، وهو ما قد يكون أكثر فاعلية في تخفيض الفقر. وقد أكدت الدراسات التجريبية صحة هذه العلاقة النظرية، حيث أظهرت النتائج أن زيادة وحدة واحدة في عرض النقود تؤدي إلى انخفاض بنسبة 19% في معدل الفقر(Longduut & Goshit, 2016)

3.دراسة قياسية لأثر السياسات المالية والنقدية على الفقر في الجزائر خلال الفترة 1991-2022:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير السياسات المالية والنقدية على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1991-2022 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزع(ARDL) ، وتشمل المتغيرات التالية: معدل الفقر (المتغير التابع)، متغيرات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الإيرادات الضريبية) ومتغيرات السياسة النقدية (سعر الصرف، سعر الفائدة، عرض النقود) فاختيار نموذج ARDL يمكن من تقدير العلاقات الديناميكية بين المتغيرات على المدى القصير والطويل فهو مناسبا في ظل وجود تقلبات دورية ومحددات هيكلية في الاقتصاد الجزائري، كما يسمح باختبار وجود علاقة توازن طويلة الأجل (Cointégration) بين الفقر والعوامل الاقتصادية المتعددة، كما تم تضمين متغيرات ضابطة (التضخم، البطالة، الانفتاح التجاري، والنمو الاقتصادي) لتفسير التأثيرات الإضافية ومراعاة السياق الكلي للاقتصاد الجزائري الذي تأثر بعدة أحداث عالمية ومحلية مثل صدمات أسعار النفط والأزمات المالية العالمية والتغيرات السياسية.

1.3. مصادر البيانات: تم الحصول على البيانات من مصادر رسمية:

- **المتغير التابع :معدل الفقر**(Poverty Rate) تم الحصول على بياناته من موقع الإسكوا(ESCWA) يعتمد قياس معدل الفقر على منهجية الإسكوا التي تستند إلى خطوط فقر يومية محسوبة بالدولار الأمريكي المعدل حسب تعادل القوة الشرائية 2011) (USD PPP يتم تحديد خط الفقر بناءً على متوسط الاستهلاك الفردي اليومي، مع الأخذ في الاعتبار التفاوت في تكاليف المعيشة بين المناطق. يُحسب معدل الفقر باستخدام نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم عن خط الفقر المحدد، مع مراعاة مؤشرات التفاوت مثل معامل جيني (Gini Index) لتقييم توزيع الدخل والاستهلاك.

المتغيرات المستقلة: تم الحصول على البيانات من البنك الدولي للمتغيرات الآتية:

- **عرض النقود:** إجمالي الكتلة النقدية المتداولة، وتشمل النقد خارج البنوك والودائع لأجل في المؤسسات المصرفية، تم حساب المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)

- **سعر الصرف الرسمي**: عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن استبدالها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، يحسب بناء على متوسط أسعار الصرف في السوق الرسمية خلال فترة زمنية محددة (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)

-**سعر الفائدة الحقيقي (%):** سعر الفائدة الاسمي معدلا بمعدل التضخم ليعكس القوة الشرائية الفعلية للأموال.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: يعتمد البنك الدولي في قياس النمو الاقتصادي على التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة (بدون تعديلات التضخم)، مع استخدام العملة المحلية كأساس (نمو إجمالي الناتج المحلي % سنوياً)

- **معدل التضخم:** الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات خلال فترة زمنية. يُحسب عادةً باستخدام مؤشر أسعار المستهلك (CPI). أي الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)

-**معدل البطالة:** نسبة الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، ولكنهم غير قادرين على العثور عليه، من إجمالي القوة العاملة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)

- **مؤشر الانفتاح التجاري:** درجة اعتماد الاقتصاد على التجارة الدولية، مُقاسًا بنسبة حجم التجارة (صادرات + واردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي (التجارة، % من إجمالي الناتج المحلي)

- **الانفاق الحكومي:** يمثل الإنفاق الحكومي مجموع النفقات العامة للدولة الجزائرية، ويشمل نفقات التسيير (الرواتب والأجور والنفقات الجارية) ونفقات التجهيز (الاستثمارات العمومية) كنسبة مؤية من الناتج المحلي الإجمالي. تم حساب إجمالي الإنفاق الوطني كنسبة مئوية (%) من إجمالي الناتج المحلي.

-**الإيرادات الضريبية:** تمثل مجموع الإيرادات الضريبية التي تحصلها الدولة باستثناء الضرائب المفروضة على قطاع المحروقات مؤخوذة كنسبة مؤية من الناتج المحلي الإجمالي، تم الحصول علي البيانات الخاصة بها من البنك المركزي الجزائري.

2.3. اجراء اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمني:

بهدف هذا الاختبار إلى تحديد درجة استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، بعد تحليل الرسم البياني للمتغيرات تبين وجود تغيرات هيكلية في بعض السلاسل، مما يستدعي استخدام اختبارات جذر الوحدة التقليدية بالإضافة إلى اختبار جذر الوحدة مع التغير الهيكلي لضمان دقة النتائج، يساعد هذا الإجراء في تحديد مدى استقرار المتغيرات في المستوى أو عند الفرق الأول، مما يسهم في تحديد المنهجية المناسبة لنمذجة العلاقة بينها، لا سيما في إطار نموذجARDL، ويوضح الجدول التالي نوع اختبار جذر الوحدة المستخدم لكل متغير بناءً على سلوكه الزمني:

الجدول رقم 01: إختبار استقرارية للسلاسل الزمنية باستخدام اختبارات جذر الوحدة:

المتغير	نموذج الاختبار	تاريخ التغير	إحصائيةADF	القيمة الاحتمالية	القيمة الحرجة عند 5 %	قرار الاستقرار
معدل الفقر	اتجاه + ثابت	2011	-6.3497	< 0.01	-5.1757	مستقر عند الفرق الأول (I(1))
عرض النقد	اتجاه + ثابت	2001	-6.3071	< 0.01	-5.1757	مستقر عند الفرق الأول (I(1))
الإيرادات الضريبية	اتجاه + ثابت	2008	-5.6161	0.0148	-5.1757	مستقر عند الفرق الأول (I(1))
الانفتاح التجاري	ثابت فقط	2009	-6.1417	< 0.01	-4.4436	مستقر عند الفرق الأول (I(1))
معدل البطالة	اتجاه + ثابت	2011	-5.6441	0.0135	-5.1757	مستقر عند الفرق الأول (I(1))
سعر الصرف	اتجاه + ثابت	2002	-5.8596	< 0.01	-5.1757	مستقر عند الفرق الأول (I(1))
الإنفاق الحكومي	اتجاه + ثابت	2009	-6.2657	< 0.01	-5.1757	مستقر عند الفرق الأول (I(1))
معدل النمو الاقتصادي	ثابت فقط	-	-4.2009	0.0026	-2.9604	مستقر في المستوى (I(0))
معدل التضخم	ثابت فقط	-	-5.8414	< 0.01	-2.9640	مستقر في المستوى (I(0))

سعر الفائدة الحقيقي	ثابت فقط	-	-4.5998	0.0009	-2.9604	مستقر في المستوى (I(0))

المصدر: من اعداد الباحثين من مخرجات برنامج .EViews.13

من الجدول رقم 01 : تم رفض فرضية العدم لجميع المتغيرات عند مستوى معنوية 5%، مما يعني أن جميع السلاسل الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة، لأن النتائج أظهرت أن المتغيرات التي تتضمن تغيرات هيكلية (معدل الفقر، عرض النقد، الإيرادات الضريبية، الانفتاح التجاري، معدل البطالة، سعر الصرف، والإنفاق الحكومي) تم اختبارها باستخدام اختبار جذر الوحدة مع الكسر الهيكلي فكانت مستقرة عند الفرق الأول I(1)، أما المتغيرات التي لم يظهر فيها تغير هيكلي ملحوظ (معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، وسعر الفائدة الحقيقي) تم اختبارها باستخدام اختبار ADF التقليدي، فكانت مستقرة في المستوى I(0).

3.3. تقدير النموذج ARDL: لتحليل العلاقة الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل الفقر في الجزائر، تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) بعد تحديد التأخيرات المثلى باستخدام معيار(AIC) Akaike، يبيّن الجدول التالي نتائج تقدير معاملات المتغيرات المستقلة ودلالتها الإحصائية، بما يعكس مدى إسهام كل متغير في تفسير التغيرات في معدل الفقر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 02: نتائج تقدير نموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
POVERTY_RATE (-1)	0.797263	0.051752	15.40533	0.0000
GOVERNMENT_SPENDING	-0.063461	0.024476	-2.592734	0.0190
GOVERNMENT_SPENDING (-1)	0.041755	0.021491	1.942884	0.0688
TAX_REVENUE	-0.232609	0.173385	-1.341576	0.1974
INTEREST	0.082857	0.024590	3.369512	0.0036
MONEY_SUPPLY	-0.015662	0.016117	-0.971763	0.3448
EXCHANGE_RATE	-0.017528	0.005710	-3.069591	0.0069
GDP_GROWTH	-0.081525	0.027881	-2.924067	0.0095
INFLATION_RATE	0.073507	0.020829	3.529079	0.0026
UNEMPLOYMENT_RATE	-0.111394	0.034258	-3.251585	0.0047
UNEMPLOYMENT_RATE (-1)	0.160033	0.031016	5.159625	0.0001
TRADE_OPENNESS	-0.030474	0.019424	-1.568909	0.1351
TRADE_OPENNESS (-1)	-0.077204	0.021811	-3.539603	0.0025
C	16.42484	4.369756	3.758754	0.0016
R-squared		0.999205		
F-statistic		1642.841		
Durbin-Watson stat		2.544522		

المصدر: من اعداد الباحثين من مخرجات برنامج EViews.13

من الجدول رقم 02 تم استخدام معيار Akaike Information Criterion (AIC) لتحديد عدد التأخيرات المثلى لكل متغير الذي بين أن النموذج الأمثل ARDL(1,1,0,0,0,0,0,0,1,1)، كما أظهرت النتائج ما يلي: قيمة R^2 ADJUSTED هي 0.9986 تدل على أن النموذج يشرح نسبة عالية من تباين معدل الفقر، أما قيمة F-STATISTIC هي 1642.84 (P=0.000) معنوية احصائيا تؤكد الدلالة الإحصائية العامة للنموذج، وقيمة DW هي 2.5445 تشير إلى عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي، أما معدل التأخر لمعدل الفقر ظهر بمعامل 0.7973 ومعنوي إحصائيا يدل على ان مستوى الفقر في العام السابق يؤثر بشكل إيجابي وكبير على مستوى معدل الفقر الحالي، مما يدل على استمرارية عالية للفقر عبر الزمن فهي تعد حالة متأصلة تتطلب سياسات هيكلية طويلة الأجل لتكسير دورة الاستمرار.

4.3. اختبار التكامل المشترك: يعد إثبات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) شرطاً جوهريا لتفسير نتائج نموذج ARDL تفسيرا اقتصاديا متينا، يقدم الجدول رقم 03 نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

الجدول رقم 03: نتائج اختبار التكامل المشتركBounds Test

Test Statistic			Value			
F-statistic			26.421228			
10%			5%		1%	
Sample Size	I (0)	I (1)	I (0)	I (1)	I (0)	I (1)
30	-1.000	-1.000	-1.000	-1.000	-1.000	-1.000
35	-1.000	-1.000	-1.000	-1.000	-1.000	-1.000
Asymptotic	1.800	2.800	2.040	2.080	2.500	3.680

المصدر: من اعداد الباحثين من مخرجات برنامج .EViews.13

من الجدول رقم 03: بعد إجراء اختبار الحدود Bounds Test للكشف عن وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، تظهر قيمة F-statistic: 26.421 عند مستوى معنوية 5% أكبر من جميع القيم الحرجة العليا I(1) = 2.08 و I(0) = 2.04 مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

4.تحليل النتائج:

1.4. تحليل النتائج طويلة الأجل وفق نموذج :ARDL. بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك، يتم استخلاص تقديرات معلمات العلاقة التوازنية طويلة الأجل الموضحة في الجدول رقم 04، مما يتيح تحليل التأثيرات المستدامة للسياسات المالية والنقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل الفقر في الجزائر.

الجدول رقم 04: مقدرات معلمات الأجل الطويل في النموذجARDL

Variable		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
GOVERNMENT_SPENDING(-1)		-0.107064	0.103912	-1.030339	0.3146
TAX_REVENUE		-1.147342	0.742178	-1.545912	0.1371
INTEREST		0.408692	0.117791	3.469635	0.0023

MONEY_SUPPLY		-0.077254	0.072144	-1.070829	0.2964
EXCHANGE_RATE		-0.086456	0.024262	-3.563463	0.0018
GDP_GROWTH		-0.402123	0.171682	-2.342258	0.0291
INFLATION_RATE		0.362571	0.094280	3.845706	0.0009
UNEMPLOYMENT_RATE(-1)		0.239914	0.104335	2.299464	0.0318
TRADE_OPENNESS(-1)		-0.531122	0.124593	-4.262859	0.0003
C		81.01549	13.15594	6.158094	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين من مخرجات برنامج .EViews.13

من الجدول رقم 04: النتائج المستخلصة من نموذج ARDL تظهر العلاقة بين السياسات المالية والنقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية التي أدرجت في النموذج كمتغيرات ضابطة ومعدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1991-2022. كما يقدم التحليل الآتي للآثار طويلة الأجل فهما شاملا لكيفية تأثير هذه السياسات على الفقر.

1.1.4. تحليل الأثر طويل الأجل لمتغيرات السياسة النقدية:

- **عرض النقود:(MONEY_SUPPLY)** ظهر بمعامل (0.077254-) غير دال إحصائيًا(Prob = 0.2964) يشير إلى أن التغيرات طويلة الأجل في عرض النقود ليس لها تأثير على معدلات الفقر، مما يعكس ضعف انتقال السيولة إلى الفئات الأكثر فقرًا. ووفقًا للنقديين(Friedman, 1968) فإن زيادة عرض النقود قد تؤدي إلى التضخم إذا لم ترافقها زيادة في الإنتاجية، مما يضعف تأثيرها الإيجابي على الفقر (Friedman, 1968)

- **سعر الفائدة (INTEREST):** كان المعامل (0.408692) دال إحصائيًا (Prob = 0.0023) مما يعني أن ارتفاع سعر الفائدة بنسبة 1% يزيد من معدلات الفقر بنسبة 0.40% وهذا بسبب زيادة تكلفة الاقتراض، مما يثقل كاهل الأسر ذات الدخل المحدود، هذا يتوافق مع نظرية كينز التي تشير إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة يقلل من الاستثمار والاستهلاك، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة الفقر، أي ان السياسات النقدية المشددة قد تؤدي إلى آثار سلبية على الفقر

-**سعر الصرف (EXCHANGE_RATE):** يؤكد المعامل السلبي (0.086456-) مع معنوية التأثير الاحصائي (Prob = 0.0018) أن ارتفاع قيمة العملة (انخفاض سعر الصرف) بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بنسبة 0.0864% أي أن استقرار سعر الصرف يقلل من معدلات الفقر عن طريق تعزيز القدرة الشرائية وتقليل تكلفة الواردات الأساسية، هذا ما يتوافق مع نظرية التجارة الدولية التي تؤكد أن استقرار سعر الصرف يعزز الاستقرار الاقتصادي ويقلل من تقلبات الأسعار.

2.1.4. تحليل الأثر طويل الأجل لمتغيرات السياسة المالية:

-**الإنفاق الحكومي(GOVERNMENT_SPENDING)** : يظهر بمعامل سالب (0.107064-) وغير دال إحصائيًا Prob = (0.3146) هذا يعني أن تأثير الإنفاق الحكومي على المدى الطويل قد يكون محدودًا إذا لم يتم توجيهه بشكل فعال نحو القطاعات الاجتماعية، فنظرية كينز تؤكد أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يكون أداة فعالة لتقليل الفقر إذا تم توجيهه نحو القطاعات الإنتاجية والاجتماعية.

- **الإيرادات الضريبية(TAX_REVENUE)** : يظهر المعامل سالب (1.147342-) وغير معنوي إحصائيًا (Prob= 0.1371)، يدل على أن الإيرادات الضريبية لم تؤثر بشكل كبير على معدلات الفقر في الأجل الطويل، مما قد يعكس ضعف كفاءة النظام الضريبي أو تركيزه على الضرائب غير المباشر.

3.1.4. تحليل الأثر طويل الأجل للمتغيرات الاقتصادية الكلية:

- **معدل التضخم (INFLATION_RATE):** المعامل موجب (0.362571) معنوي إحصائيًا (Prob = 0.0009)، أي أن زيادة التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل الفقر بنسبة 0.36% فالتضخم يزيد من معدلات الفقر بسبب تآكل القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود ويؤثر على توزيع الدخل مما يعزز من عدم المساواة.

- **معدل البطالة(UNEMPLOYMENT_RATE) :** المعامل موجب (0.239914) دال إحصائيًا (Prob = 0.0318) أي ان زيادة البطالة بمعدل 1% تزيد من معدلات الفقر بنسبة 0.23% وهذا بسبب فقدان الدخل وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية.

- **الانفتاح التجاري (TRADE_OPENNESS):** المعامل سالب (-0.531122) دال إحصائيًا (Prob = 0.0003) هذا يدل على ان زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% يقلل من معدلات الفقر بنسبة 0.53% عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل.

-**معدل النمو الاقتصادي:** المعامل سالب (-0.402123) معنوي إحصائيًا0.0291 = Prob) فزيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% يقلل من معدلات الفقر بنسبة 0.40%، يدعم هذا التأثير النظريات التي تربط بين النمو الاقتصادي وتقليل الفقر بشرط أن يكون النمو شامل وتوزع فوائده بين جميع فئات المجتمع.

2.4. تحليل النتائج قصيرة الأجل وفق نموذج ARDL: إلى جانب العلاقة طويلة الأجل، يكشف نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المضمن في منهجية ARDL عن ديناميكيات التكيف قصيرة المدى نحو مسار التوازن، يوضح الجدول (5) تقديرات معلمات الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ، مقدما رؤية حول الاستجابات الفورية وسرعة العودة السنوية للتوازن.

الجدول رقم 05: تحليل النتائج قصيرة الأجل وفق نموذج ARDL :

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
COINTEQ*	-0.202737	0.013105	-15.47047	0.0000
D(GOVERNMENT_SPENDING)	-0.063461	0.008361	-7.590047	0.0000
D(UNEMPLOYMENT_RATE)	-0.111394	0.020495	-5.435103	0.0000
D(TRADE_OPENNESS)	-0.030474	0.011859	-2.569814	0.0163
C	16.42484	1.098084	14.95772	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين من مخرجات برنامج EViews.13

من الجدول رقم 05: كشفت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) عن ديناميكيات مثيرة في الأجل القصير، تعكس قدرة السياسات الاقتصادية على الاستجابة السريعة للأزمات، لكنها تكشف أيضًا عن محدودية تأثيرها في ظل الاختلالات الهيكلية.

- الإنفاق الحكومي: فاعلية طارئة لكنها غير مستدامة المعامل سالب 0.063- (p < 0.01) يشير هذا إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي إلى خفض معدل الفقر بنسبة 0.063% خلال عام واحد، يعكس هذا التأثير السريع نجاح البرامج الاجتماعية والاستثمارات العامة من تخفيق حدة الفقر خاصة خلال فترة الطفرة النفطية ونجاح البرامج الطارئة.

-الانفتاح التجاري: تأثير هامشي يحتاج لإعادة هندسة كان المعامل بقيمة سالبة 0.030- (p < 0.01)أي أن زيادة 1% في الانفتاح التجاري تقلل الفقر 0.03% في الأجل القصير، يعكس هذا الأثر الضعيف هيمنة الواردات على حساب الصادرات غير النفطية، وفقًا لوزارة التجارة الجزائرية، ارتفعت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي بنسبة 200% بعد تطبيق اتفاقية الشراكة، حيث ارتفعت من 8.2 مليار دولار أمريكي (متوسط سنوي) إلى 24.21 مليار دولار أمريكي في عام 2011. من ناحية أخرى، ارتفعت

الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 140%، حيث ارتفعت من 15 مليار دولار أمريكي (متوسط سنوي) إلى 36.3 مليار دولار أمريكي، منها 97% من المحروقات.

-البطالة: مفارقة ظاهرية تكشف اختلالات السوق فالمعامل ذو قيمة سالبة 0.111- ($p < 0.05$) يفسر بأن ارتفاع البطالة 1% يخفض الفقر 0.111% في الأجل القصير، قد يعكس هذا الأثر السلبي غير البديهي ظاهرة العمل غير الرسمي.

3.4. منهجية تصحيح الخطأ:

معامل تصحيح الخطأ ECM: ($p < 0.01$) **0.202-** تشير القيمة السالبة إلى تصحيح 20.2% من الاختلالات السنوية نحو التوازن طويل الأجل مما يعني أن الاقتصاد يستغرق حوالي 05 سنوات للعودة إلى التوازن بعد الصدمات. بيد أن هذا المتوسط الإجمالي يخفي تبايناً زمنياً جوهرياً في سرعة التعديل الفعلية، فخلال فترة "العشرية السوداء" (تقريباً 1991-2000)، التي اتسمت باضطراب سياسي وأمني عميق، وانهيار مؤسساتي، ونزوح داخلي واسع، وارتفاع حاد في البطالة والفقر، يُرجَّح أن تكون قدرة الاقتصاد على التصحيح الذاتي أبطأ بكثير. فالصدمات المتتالية المقترنة بتعطّل قنوات انتقال تأثير السياسات الاقتصادية حدّت من فعالية أدوات الضبط وجعلت التضخم والبطالة مرتبطين بشكل أساسي بالعوامل الأمنية إضافة إلى انهيار مناخ الاستثمار، مما أطال أمد العودة للتوازن. وعلى النقيض، في فترات الاستقرار النسبي (مثل ما بعد عام 2001)، فإن سرعة التعديل أقرب للمتوسط المُقدَّر أو أسرع منه، بفضل تحسن أداء المؤسسات وزيادة فعالية السياسات، هذا راجع لتحسن الأوضاع الأمنية وارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى تعافي قنوات السياسة النقدية (ارتفاع عرض النقود الحقيقي) إضافة إلى تحسن البيئة الاستثمارية وزيادة فعالية السياسات المالية.

4.4. تحليل نتائج التفاعل مع الصدمات الخارجية:

-تحليل الاستجابة النبضية: تقدم منحنيات الصدمات المستخرجة من نموذج ARDL فهما عميقا للعلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومعدلات الفقر، تشير هذه المنحنيات إلى أن السياسات المالية التوسعية المتمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي وسياسات تعزيز الانفتاح التجاري، تعد من أكثر الأدوات فعالية في مكافحة الفقر حيث أظهرت تأثيرات سلبية قوية ومستدامة على معدلات الفقر، في المقابل، تؤدي صدمات معدل الفائدة والبطالة (في الأجل الطويل) إلى زيادة معدلات الفقر، مما يستدعي تبني سياسات نقدية متوازنة وسياسات فعالة لسوق العمل، كما أظهرت النتائج أهمية استقرار سعر الصرف في تقليل معدلات الفقر، مما يؤكد على ضرورة تبني سياسات اقتصادية متكاملة تأخذ في الاعتبار التفاعلات المعقدة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية وتأثيراتها على مستويات المعيشة ومعدلات الفقر.

5.4. تحليل اختبارات الصلابة والاستقرار الهيكلي:

تُعد اختبارات الصلابة والاستقرار الهيكلي جزءًا أساسيًا من تحليل النماذج الاقتصادية القياسية، حيث تهدف إلى التحقق من جودة النموذج ومدى ملاءمته للبيانات. في هذه الدراسة، تم تطبيق نموذج ARDL لتحليل تأثير السياسات المالية والنقدية على الفقر في الجزائر. لضمان مصداقية النتائج واستقرارها، تم إجراء اختبارات الصلابة والاستقرار الهيكلي باستخدام أدوات قياسية متقدمة.

-اختبارات الصلابة:

-اختبار Breusch-Pagan لتجانس التباين(Heteroscedasticity) : يقدم الجدول رقم 06 نتائج اختبار Breusch-Pagan المستخدم للكشف عن وجود مشكلة تباين غير مجانس في بواقي النموذج القياسي، وهو ما يعزز من مصداقية النتائج الإحصائية عند عدم وجود هذه المشكلة.

الجدول رقم 06: اختبار Breusch-Pagan لتجانس التباين:(Heteroscedasticity)

F-statistic	1.108838	Prob. F (13,17)	0.4134
Obs*R-squared	14.22452	Prob. Chi-Square (13)	0.3582
Scaled explained SS	3.785256	Prob. Chi-Square (13)	0.9933

المصدر: من اعداد الباحثين من مخرجات برنامج EViews.13

من خلال الجدول رقم 06: كانت القيمة الإحصائية(F=1.108838) أكبر من(F(13,17)=0.4134) غير معنوية إحصائيًا-P) (value > 0.05، فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة تباين غير متجانس، هذا يعني أن الأخطاء العشوائية موزعة بشكل متساوٍ، مما يعزز مصداقية النموذج

-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) : يعرض الجدول التالي نتائج الاختبار للكشف عن الارتباط الذاتي لبواقي النموذج، مما يساعد في التأكد من استقلالية الأخطاء وصحة النموذج القياسي.

الجدول رقم 07: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

F-statistic	1.692322	Prob. F (1,16)	0.2117
Obs*R-squared	2.965240	Prob. Chi-Square (1)	0.0851

المصدر: من اعداد الباحثين من مخرجات برنامج EViews.13

من خلال الجدول رقم 07: القيمة الإحصائية غير دالة إحصائيًا(p-value > 0.05) ، فهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي أي أن الأخطاء العشوائية مستقلة، مما يعزز صحة النموذج.

- اختبارRamsy reset (Multicollinearity): يستعرض الجدول رقم 08 نتائج اختبار Ramsay RESET الذي يهدف إلى اختبار صحة النموذج وعدم وجود متغيرات مهمة مفقودة أو مشاكل في الشكل الوظيفي للنموذج القياسي.

الجدول رقم 08: اختبارRamsy reset :(Multicollinearity)

	Value	df	Probability
t-statistic	0.304736	16	0.7645
F-statistic	0.092864	(1, 16)	0.7645
Likelihood ratio	0.179403	1	0.6719
F-test summary:			
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.006822	1	0.006822
Restricted SSR	0.069539	17	1.182158
Unrestricted SSR	0.073459	16	1.175337
LR test summary:			
			Value
Restricted LogL			6.645907

Unrestricted LogL	6.735609

المصدر: من اعداد الباحثين من مخرجات برنامج EViews.13

من الجدول رقم08: جميع قيم p-value الخاصة بـ t-test و F-testو LR testأكبر من 0.05، مما يؤدي بنا إلى عدم رفض فرضية العدم، هذا يعني أن النموذج الحالي لا يعاني من مشاكل في التحديد ولا يوجد دليل على أن هناك متغيرات مهمة مفقودة أو أن الشكل الوظيفي بحاجة إلى تعديل.

اختبارات الاستقرار الهيكلي:

-**اختبار CUSUM لاستقرار المعاملات**: يُستخدم هذ الاختبار لتقييم استقرار معاملات النموذج القياسي عبر الزمن، طُبق الاختبار لتحديد مدى اتساق المعلمات المقدرة خلال فترة الدراسة، وكانت النتائج موضحة في الشكل البياني الآتي:

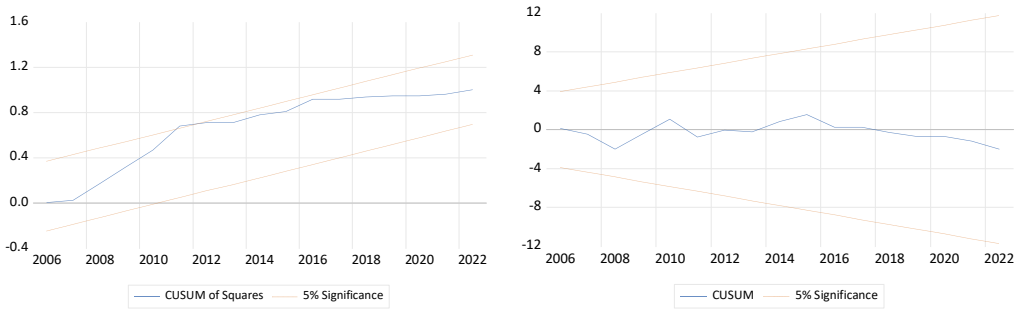

الشكل البياني رقم01

من الشكل البياني رقم 01 لهذا الاختبار تقع منحنيات CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، فهذا يشير إلى استقرار المعاملات، يعني أن النموذج مناسب لتحليل البيانات الزمنية عبر الفترة المدروسة.

- **إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:** يُعد افتراض التوزيع الطبيعي للأخطاء شرطا أساسيا لصلاحية الاختبارات الإحصائية مثل(t-test وF-test) وللتحقق من ذلك، طُبق اختبار Jarque-Bera على بواقي النموذج، فكانت النتيجة موضحة في الشكل البياني رقم 02 .

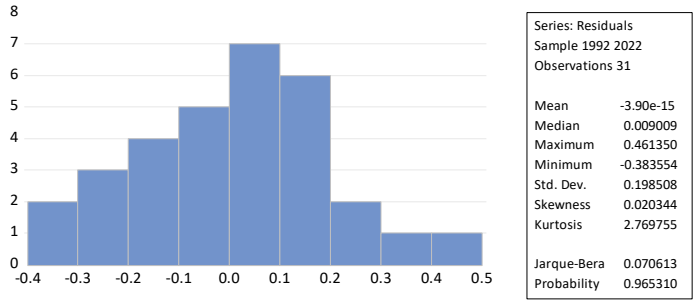

الشكل البياني رقم 02

من الشكل البياني رقم02: نلاحظ أن كل من الالتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis) قريبان من القيم المثالية، والقيمة الاحتمالية (p-value) مرتفعة جدًا (0.9653)، فإننا نستنتج أن الأخطاء تتبع توزيعًا طبيعيًا.

تشير نتائج اختبارات الصلابة والاستقرار الهيكلي إلى أن النموذج المقدر يتمتع بجودة عالية ومناسب لتحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية والفقر.

5.خاتمة:

تم في هذه الدراسة تسليط الضوء على تأثير السياسات المالية والنقدية على معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 1991و2022 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) وقد كشفت النتائج أن معدلات الفقر تتأثر بشكل كبير بالسياسات الاقتصادية، حيث ظهرت أن للسياسة النقدية خصوصًا من خلال أدواتها سعر الفائدة وسعر الصرف تأثيرًا أعمق مقارنة بالسياسة المالية، التي لم تثبت فعاليتها الكافية في الحد من الفقر على المدى الطويل، كما بينت التحليلات أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تفاقم الفقر بسبب زيادة تكلفة الاقتراض، في حين أن استقرار سعر الصرف يساهم في تحسين القدرة الشرائية وتقليل تكلفة الواردات الأساسية مما يؤدي إلى تقليص معدلات الفقر، أما بالنسبة للسياسات المالية، فقد ظهر أن الإنفاق الحكومي يفتقر إلى التأثير الواضح طويل الأمد، ما يعكس ضعفًا في تخصيص الموارد أو الميل نحو الإنفاق الاستهلاكي بدلًا من الاستثمارات التنموية.

على المدى القصير، كشفت النتائج أن ارتفاع الإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري يساعدان في خفض معدلات الفقر، لكنه تأثير مؤقت بسبب التحديات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

كما بينت النتائج أن تفاقم معدلات البطالة يعزز من انتشار الفقر، ما يستدعي تبني سياسات سوق عمل أكثر فعالية لتخفيف هذه الظاهرة.

الإجابة على الفرضيات:

الفرضية الأولى :السياسات النقدية المتشددة، مثل رفع أسعار الفائدة وتقلبات سعر الصرف، تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر من خلال تقليص القدرة الشرائية وتشديد شروط الاقتراض، أثبتت النتائج القياسية صحة هذه الفرضية بوضوح، فقد أظهرت نتائج نموذج ARDL أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر على المدى الطويل، وذلك نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض، مما يقلل من الاستهلاك والاستثمار، ويؤدي في النهاية إلى تراجع النمو الاقتصادي وتعميق مشكلة الفقر. كما أوضحت النتائج أن استقرار سعر الصرف يلعب دورًا إيجابيًا في تقليل معدلات الفقر على المدى الطويل، بينما يؤدي التذبذب في سعر الصرف إلى التأثير السلبي على القدرة الشرائية وإلى تفاقم مشكلة الفقر، بناءً على ذلك، تم تأكيد هذه الفرضية بشكل واضح.

الفرضية الثانية :السياسات المالية التوسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية لها تأثير محدود في تقليص معدلات الفقر على المدى الطويل بسبب التحديات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، أوضحت النتائج القياسية أن الإنفاق الحكومي يساهم بشكل فعال في تقليل معدلات الفقر على المدى القصير، لكنه لم يكن ذا أثر ملحوظ ومؤثر إحصائيًا في المدى الطويل، كما لم تُظهر الإيرادات الضريبية تأثيرًا قويًا في خفض معدلات الفقر على المدى الطويل، وهو ما يُعزى إلى ضعف كفاءة النظام الضريبي، وعدم توجيه النفقات الحكومية بفعالية نحو القطاعات الإنتاجية والاجتماعية التي يمكن أن تحقق استدامة في تخفيض معدلات الفقر. لذلك، تم تأكيد هذه الفرضية جزئيًا، حيث ثبت تأثير السياسات المالية التوسعية في الأجل القصير فقط، فيما ظل تأثيرها محدودًا على الأجل الطويل، بشكل عام، توصلت الدراسة إلى تأكيد صحة الفرضيتين مع بعض التفاصيل المهمة التي تستدعي الاهتمام، وهذا يبرز الحاجة إلى صياغة سياسات نقدية ومالية متوازنة ومدروسة بدقة لمواجهة ظاهرة الفقر في الجزائر بطريقة مستدامة وفعالة.

التوصيات

استنادًا إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، تقترح بعض التوصيات المهمة التي تهدف إلى خفض معدلات الفقر وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة :

- إعادة هيكلة السياسة المالية لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، مع توجيهه نحو قطاعات إنتاجية، البنية التحتية، التعليم والصحة، بدلًا من التركيز على النفقات الاستهلاكية غير المستدامة.

- تحقيق استقرار في السياسة النقدية عبر خفض تدريجي لأسعار الفائدة، بهدف تعزيز فرص الاستثمار وتقليل تكلفة التمويل، مما يساهم في خلق فرص عمل وزيادة الدخل الفردي.

- الحفاظ على استقرار سعر الصرف لتقليل تأثير التقلبات الاقتصادية على الشرائح الأكثر ضعفًا وضمان بيئة مواتية للاستثمار تعزز القدرة الشرائية للمواطنين.

- تطوير سياسات سوق العمل من خلال تقديم برامج تدريب وتأهيل ترفع كفاءة القوى العاملة ودعم ريادة الأعمال لتقليل معدلات البطالة.

- تحسين كفاءة وعدالة النظام الضريبي عبر تقليل الضرائب غير المباشرة التي تثقل كاهل الطبقات الفقيرة وزيادة الاعتماد على ضرائب تصاعدية تستهدف أصحاب الدخول المرتفعة.

- دعم الصادرات غير النفطية وتنويع مصادر الدخل الاقتصادي بغرض تعزيز الإنتاج المحلي وخلق فرص عمل مستدامة.

ختامًا، تؤكد الدراسة أن مكافحة الفقر تتطلب نهجًا شاملًا يركز على التنسيق الفعّال بين السياسات المالية والنقدية مع إقرار إصلاحات هيكلية تضمن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وعدالة اجتماعية مستدامة.

المراجع العربية

1. *أحمد فواز. (2021). دراسة أثر السياسات المالية والنقدية على الحد من الفقر دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري (1990-2020). المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 12(4)، 79-100.*

2. *الرشكاني هـ. ر. ف. و الكواز أ. س. م. 2024,"قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2000-2022)", اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، م 6, عدد 2, ص 538–521.*

3. *بن لحسن هـ.، وبلقايد ب. (2020). أثر الاندماج الاقتصادي على الفقر الاقتصادي والاجتماعي دراسة قياسية على حالة الجزائر. Advanced Research in Economics and Business Strategy Journal, 1(1), 53-73*

4. *بوعلام مولاي، وعثمان علام. (2019). أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال المدة: 1970–2015 Journal of Economics and Administrative Sciences. ، 25(110) ، 332-332.*

5. *ثريا عبد الرحيم. (2007). تقييم أداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة من (1980-2003). Journal of Economics and Administrative Sciences، 13(48) ، 142-142.*

6. *حدادو ن.، ومغراوي هـ (2015). إستراتيجية البنك الإسلامي للتنمية في الإقلال من الفقر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 6(2)، 53-62.*

7. *خالد بن جلول، وجمال سالمى .(2018) .النمذجة القياسية لمحددات الفقر في الجزائر خلال الفترة(1980- 2014) ، Al-Tawasul .24.(3)*

8. *غالب عماد عمران، وإيمان عبد الكاظم جبار، 2024دور تغيرات سعر الصرف على مستويات الفقر في بلدان مختارة (مع إشارة للعراق).*

9. *صادق أحمد عبد الله السبئي. (2024). أثر سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت خلال الفترة (1991-2022). مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، (42)، 1028-1050.*

10. صافة، شريط، وعابد. (2020). أثر متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية على تطور معدلات الفقر في الجزائر باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "ARDL" خلال الفترة: 1985-2018. مجلة البشائر الاقتصادية، 6(1)، 387-405.

11. قيس إبراهيم عبد صياد، وخالد روكان العواد. (2024). تحليل العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، .(25)

12. فراس حسين علي الصفار. (2023). قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 3.(6)

13. مختار ع.، عبد القادر ب.، وعبد القادر ب. (2014). محددات وأسباب الفقر في الجزائر. مجلة الإستراتيجية والتنمية، 4(7)، 272-302.

14. هشام عياد. (2017). أثر الإنفاق الحكومي على معدل الفقر في الجزائر خلال الفترة (1970-2015). Journal of Quantitative Economics Studies، 3.(1)

المراجع الإنجليزية

1. Adediran, S., Oladipo, O., Akinnola, B. U., Oladimeji, M. T., & Funmilayo, G. (2024). The Effects of Fiscal Policy on Poverty Alleviation in Nigeria. International Journal of Research Publication and Reviews.

2. Al-Dabbash, A. H., & Al Atroshi, J. S. (2015). Estimating and analyzing the effectiveness of poverty reduction methods in a sample of developing countries for the year 2010. Journal of University of Human Development, 1(1), 184-203.

3. Almoola, Abdulsatar. (2023). The effect of some monetary policy indicators on the gross domestic product in Iraq for the period (1990-2021): An econometric study using joint integration. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 18.

4. Anjarwi, A. W. (2025). Tax burden and poverty in lower-middle-income countries: the moderating role of fiscal freedom. Development Studies Research, 12(1), 2466511.

5. Goshit, G. G., & Longduut, T. D. (2016). Indirect monetary policy instruments and poverty reduction in Nigeria: An empirical evidence from time series data. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 6(4), 86-101.

6. Hayawi, Kalthom, & Haso, Sarkar. (2023). Analysis of the Reality of Multidimensional Poverty in Duhok Governorate (A Sample from IDP Communities) for the Year 2022. Academic Journal of Nawroz University, 12, 448–468.

7. Ismael, A. M., & Abdullah, K. T. (2019). The Reality of Unemployment in Duhok City for 2012: Causes and Solutions – A Field Study of a Sample of Households. Academic Journal of Nawroz University, 8(1), 493–506.

8. Mahmoud, M. M., & Aldouri, A. A. R. (2023). The impact of some fiscal policy tools on Iraqi GDP for a period (2004-2021). Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 19(64 part 1).

9. Miyami, Salah Salih Sahib, & Noor Alhuda Hussein Ali. (2023). Analysis of the Relationship Between the Exchange Rate and Inflation in Iraq for the Period (2004–2020). AL Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences, 19(2).

10. Nurlina, N., Ridha, A., Syahputra, R., & Muda, I. (2024). Impact of selected macroeconomic on poverty alleviation in Indonesia: Evidence from NARDL approach. Journal of Infrastructure, Policy and Development.

11. Saeed, D. I., & Daher, A. (2023). Measuring and analyzing the impact of public spending and some macroeconomic variables on poverty rates for the period 1990-2020 using the Autoregressive Distributed Lag model (ARDL) (Iraq case study). Humanities Journal of University of Zakho, 11(1), 206–228.

12. *Sen, A. (1999). Development as freedom. Oxford: Oxford University Press. Introductionhttp://www.c3l.uni-oldenburg.de/cde/OMDE625/Sen/Sen-intro.pdf p525 -529*

المو اقع الإلكترونية

1. https://data.unescwa.org /

2. https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%BA%D9%8A%D8%B1 /

3. https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart

4. لويس فيليب لوبيز كالفا المدير العالمي لقطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف بالبنك الدولي
https://www.albankaldawli.org/ar/news/opinion/2023/10/17/ending-poverty-is-our-first-global-goal-and-we-are-off-track

5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائيhttps://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF

6. https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/